

## أثر العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الصينية

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٨/١٠/١٥ م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٩/٦/١٤ م

هزاع المفلح \* و حمدان السرحان \*\*

### ملخص

نتناول في هذا البحث، دور العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الصينية، حيث أصبح العامل الاقتصادي منذ بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في الصين من العوامل الرئيسية في توجيه السياسة الخارجية الصينية، فقد بات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من الأهداف الجوهرية في إطار السياسة الخارجية الصينية، الأمر الذي دفع بالصين نحو تدعيم علاقاتها الخارجية مع جيرانها والعالم والتقرب منهم دون النظر إلى هوية تلك الدول.

بعد ذلك، واستناداً إلى معطيات التحليل السابق، تم دراسة أهم التغيرات والتحولات التي جرت على أهداف السياسة الخارجية الصينية وأدوات تنفيذها بفعل ذلك العامل. ثم نعرض في نهاية البحث أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها، والتي تمثلت بأن العامل الاقتصادي هو المحدد الرئيسي والأهم في توجيه السياسة الخارجية الصينية ورسمها. **الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد، السياسة الخارجية، التجارة الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، الصين.

### Abstract

This study aims to explore the role of the economic factor in the Chinese foreign policy, as it became, since the beginning of the economic reform program, one of the main factors in monitoring the Chinese foreign policy. The Achieving the goals of economic development became a core goal within the frame of Chinese foreign policy which led China to enhance its foreign affairs with its neighbors regardless of which countries they are.

As a consequence of the former analysis, the researchers studied the most important changes and transformations which happened to the procedures

\* أستاذ، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

\*\* طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

of the Chinese foreign policy which included diplomacy, military, economic and media as a result of this factor, then the role of the Economic Factor in changing the aims of the Chinese foreign policy, from traditional goals into aims which cope with the recent economic developments and economic globalization was studied.

Results and recommendation were stated and the most important. The most important results and recommendations was that the economic factor is the main determiner and most important factor in directing and establishing the Chinese foreign policy.

**Key words:** economics, foreign policy, foreign investment, china

## المقدمة:

بنوعية إمكانياتها الاقتصادية من جهة، وبالكيفية التي يتم فيها توظيف تلك الإمكانيات بغية تحقيق مصالحها القومية والوطنية من جهة أخرى.

والصين كغيرها من دول العالم الذي باتت المتغيرات الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في التأثير على صانع القرار السياسي الخارجي، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث أن أي إستراتيجية يقوم برسمها صانع القرار السياسي الخارجي الصيني يتطلب منة تقييما موضوعيا ودقيقا لعناصر القوة الوطنية لدية محليا وإقليميا ودوليا، خاصة وأن العالم الآن يعيش في ظل متغيرات متسارعة ومتطورة، فالعولمة الاقتصادية بدأت تجتاح الحدود الدولية، وانفتاح العالم اقتصاديا من خلال التجارة الدولية في السلع والخدمات،

يُعدُّ العامل الاقتصادي عاملاً مهماً في رسم السياسة الخارجية للدول وتنفيذها، حيث أصبح الاقتصاد أداة ربط وتشابك في العلاقات الدولية من خلال حركة رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية الكبيرة المباشرة وغير المباشرة، والبورصات الدولية وتقلباتها، بالإضافة إلى ظهور العديد من المؤسسات الدولية المالية والنقدية التي أصبحت تشارك الدول في رسم سياستها الخارجية بما يتوافق مع أهدافها وبرامجها.

هذا التحولات الجديدة في ميدان العلاقات الدولية الخارجية شكلت ضغوطاً أمام صانع القرار السياسي الخارجي عند تنفيذه لسياسته الخارجية، حيث أصبح الدور الذي تلعبه الدولة في سياستها الخارجية وقراراتها يرتبط

فاعلية العامل الاقتصادي في رسم السياسة الخارجية الصينية.

### أهداف البحث:

تتمثل الأهداف العامة للبحث في استقراء

أهم التغيرات والتحولات التي جرت على السياسة الخارجية الصينية بفعل التأثيرات الاقتصادية، واستخلاص أهم نتائج تلك التأثيرات، لتحديد مدى قدرة العوامل الاقتصادية على إيجاد استقلالية تامة لصانع القرار الخارجي الصيني في العلاقات الدولية الخارجية، خاصة وان الصين تتمتع بالكثير من القدرات والتي تتمثل بـ:

١. إن الصين دولة لها من الثقل السياسي، والسكاني، والعسكري، والاقتصادي، ما يجعلها قادرة فيما لو أرادت انتهاج أسلوب عدائي إن تعيد فتح ملف الحرب الباردة من جديد.

٢. إن الصين بمقوماتها الجغرافيا والتاريخ لعبت دوراً مؤثراً ولا تزال تلعب دوراً مؤثراً قادراً على الامتداد مستقبلاً في مساحة تبدأ من شبة الجزيرة الكورية، وتمتد بفييتنام، وكمبوديا، والهند، وباكستان، وإيران حتى تلامس مياه الخليج.

٣. أن الصين لا تكتف طموحها السياسي، مستندة إلى قاعدة صناعية من النوع الذي يجعلها تحكم بالانضمام إلى نادي الدول الصناعية الكبرى ويزيد من مستوى

والتجارة بالأسهم والسندات، واندماج الأسواق الاقتصادية، وصولاً إلى الثورة التكنولوجية في الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتهميش الحدود الجغرافية بين الدول وتقليل أهميتها، وعدم القدرة على ضبط عمليات تدفق المعلومات وانتقال السلع والخدمات والأموال عبر حدودها.

### أهمية البحث:

تنبذ أهمية هذا البحث، من اعتبار أن القوة الاقتصادية للدولة من العوامل الرئيسية التي تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي، حيث أن قدرات الدولة الاقتصادية هي التي تحدد مستوى استقلالية القرار السياسي الخارجي وتحقيقه، وفقاً لأهداف السياسة الخارجية والاتجاه به بعيداً عن التعرض للتأثيرات الخارجية.

فالتطور الاقتصادي الصيني جاء بفعل انفتاح الصين على العالم الخارجي وفقاً لإستراتيجية التحديث الاشتراكي التي نادى بها الرئيس الصيني ديغ شو بنغ والتي ترى بضرورة الانفتاح على العالم الخارجي بغض النظر عن هوية تلك الدول، سواء كانت دولاً رأسمالية أو اشتراكية، ثم السير نحو النظام الرأسمالي وفقاً لإستراتيجية عبور النهر الصينية (دع الحجارة تلامس قدميك أثناء عبور النهر)، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى زيادة

ذلك على شكل العلاقات الاقتصادية والسياسية مع تلك الدول.

### فرضية البحث:

انطلقنا في بحثنا هذا من طرح الفرضية

الآتية:

- إن العامل الاقتصادي عاملٌ هامٌ في رسم السياسة الخارجية الصينية وتوجيهها.

### منهجية البحث:

اتبعنا في هذا البحث المناهج العلمية الآتية:

أولاً: **المنهج الإحصائي الوصفي:** يأتي استخدام هذا المنهج لوصف الظواهر، ومقارنتها وإثبات الحقائق العلمية المتصلة بها، والاهتمام بجمع البيانات، ومراجعتها وتبويبها، واستخلاص نتائج البيانات الرقمية؛ وذلك للاستدلال بها على وجود علاقات بين تلك الظواهر أو انتقائها وتفسير السلوك السياسي لها.

ثانياً: **منهج تحليل العلاقات السياسية في إطار نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية:** يأتي استخدام هذا المنهج للحديث عن العوامل والمؤثرات المختلفة التي تسهم في عملية اتخاذ القرارات السياسية في النظام السياسي الصيني، وخصوصاً فيما يتعلق برسم السياسة الخارجية الصينية ودور العوامل الاقتصادية في رسم تلك السياسة.

### هيكلية البحث:

حلمها السياسي ليلا مس مطلباً يمكن صياغته في: أن الصين دولة عظمى من حقها أن تكون شريكا في إدارة العالم والتخطيط له.

لذا جاء هذا البحث لتحديد مدى حقيقة تلك التأثيرات الاقتصادية على السياسة الخارجية الصينية وذلك من خلال معرفة الآتي:

١. تحديد مفهوم السياسة الخارجية وأهم إستراتيجياتها.

٢. دراسة العلاقة ما بين الاقتصاد والسياسة في ظل تداخل العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية.

٣. استقراء التغيرات الحاصلة على أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية.

٤. استقراء أهم التغيرات والتحولات في أهداف السياسة الخارجية الصينية.

### مشكلة البحث:

يهتم علم السياسة الخارجية للدول بدراسة ما يفعله صانع القرار السياسي، وليس ما يقوله وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة معرفة السلوك السياسي الخارجي للحكومة الصينية، لمعرفة سلوكها الفعلي، وأثر العوامل الاقتصادية على تلك السياسة.

كما تتبع مشكلة الدراسة من محاولة معرفة أثر العلاقات الاقتصادية على العلاقات السياسية بين الصين ودول العالم، وانعكاس

يقسم البحث إلى المباحث الآتية:

**المبحث الأول: السياسة الخارجية الصينية:**

**المطلب الأول:** مفهوم السياسة الخارجية.

**المطلب الثاني:** علاقة الاقتصاد بالسياسة.

**المبحث الثاني: دور العامل الاقتصادي في سياسة الصين الخارجية:**

**المطلب الأول:** دور العامل الاقتصادي في التأثير على أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية.

**المطلب الثاني:** دور العامل الاقتصادي في تغير أهداف السياسة الخارجية الصينية.

**النتائج والتوصيات.**

## المبحث الأول

### السياسة الخارجية الصينية

تعدُّ السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة، فهي تُعدُّ وظيفة تنموية، من خلال المحاولة لجلب المساعدات الاقتصادية للدولة، كما تلعب دوراً في تأمين مصالح الدولة الخارجية وتأمين الاستقرار السياسي لها، بالإضافة إلى أنها تلعب دورا في إعطاء الدولة مكانة دولية قد تكون فعلية أو رمزية تتناسب مع مواردها الاقتصادية والعسكرية.

## المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

لم يتفق الباحثون على إعطاء معنى واضح ومحدد للسياسة الخارجية، نتيجة تطور تلك الظاهرة تطوراً أساسياً، فتحوّلت من ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن والعمل الدبلوماسي، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات<sup>(١)</sup>، وهو ما جعلها تعكس تعريفات مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفياً وأكاديمياً.

إلا أن التعريف الشامل الذي يراه الباحث، هو تعريف جيمس روزنو (J. Rosnau) والذي يرى بالسياسة الخارجية أنها "ذلك المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم أو مراقبة محيطها الخارجي، سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية، أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها"<sup>(٢)</sup>.

حيث نجد أن السياسة الخارجية لأي دولة تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية في حساباتها، حيث يتم في النهاية ترجمتها على أرض الواقع عن طريق القنوات والأجهزة الدبلوماسية، حيث يلاحظ أن السياسة الخارجية تجسد وجود جملة من الخطوات التي تتمثل بما يأتي<sup>(٣)</sup>:

١. إن الدول تترجم في العادة مصالحها القومية إلى مبادئ وأهداف محددة عند تبني سياسة خارجية معينة.

٢. اهتمام صانعي القرار بالظروف البيئية الداخلية والخارجية وانعكاساتها المختلفة.
٣. تطوير صانعي القرار لخطة عمل أو إستراتيجية تتماشى وقدرات أو إمكانيات الدولة، بحيث يمكن التعامل مع مواقف السياسة الخارجية بعقلانية كافية تحقق الأهداف المنشودة للدولة.
٤. تحليل قدرات الدولة وتقدير مواردها المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق الأهداف المنشودة للسياسة الخارجية.

### المطلب الثاني: العلاقة بين الاقتصاد والسياسة:

تشكل العوامل: الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والجغرافية في مجموعها الأساسي القوة القومية للدولة، ويعد الاقتصاد هو الأساس الذي ترتكز عليه قدرات الدولة وإمكانياتها في صناعة القرار السياسي، فالإقتصاد يلعب دوراً فاعلاً في توفير الخدمات الاجتماعية المتعددة، كالخدمات الصحية والتعليم والمواصلات والاتصالات وغيرها.

حيث شهدت نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ازدياداً ملحوظاً في استخدام التفسيرات والتحليلات الاقتصادية للمشاكل السياسية في ميدان العلاقات الدولية، إذ أصبحت القوى الكبرى مشغولة بصراع جديد من أجل النفوذ الاقتصادي والسيادة الصناعية، وهو ما يطلق عليه الجغرافيا الاقتصادية (الجيو-اكونومك)<sup>(٤)</sup> الأمر الذي أدى إلى التداخل بين الظواهر

الاقتصادية والسياسية، والتداخل بين الأبعاد الداخلية والخارجية. ففي ظل مرحلة الاعتماد الدولي المتبادل، وسيادة النظرية الليبرالية الجديدة<sup>(٥)</sup>، حدث اختفاء للفواصل بين الداخل والخارج، وهيمنة المتغيرات الاقتصادية على العلاقات الدولية، وبرز الاتجاه الذي يحاول فهم طبيعة الإطار الذي تعمل في ظله الدولة، حيث أخذ يركز في تحليلاته على النتائج التي تخلق القواعد لتنظيم التفاعل في كافة المجالات الاقتصادية والدولية. فالمتغيرات الدولية أدت إلى بروز العامل الاقتصادي وبشكل أوسع وعلى حساب العامل الفكري، فبرزت الجغرافية الاقتصادية كوسيلة فاعلة لتحديد الجغرافيا السياسية والتحكم بوجودها ومسارها، وبرزت كذلك الدبلوماسية الاقتصادية إحدى أهم الوسائل المستخدمة في العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة التي تتسم بعالمية الاقتصاد أو وضع المخططات الإستراتيجية الموصلة إلى ذلك عبر الاتفاقيات ذات الطابع العالمي<sup>(٦)</sup>.

### المبحث الثاني

#### دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية

أصبح العامل الاقتصادي منذ البدء في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي داخل الصين من العوامل الرئيسية في سياستها الخارجية، فقد أصبح تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي من الأهداف الجوهرية

في إطار السياسة الخارجية الصينية، الأمر الذي دفع بالصين نحو تدعيم علاقاتها الخارجية مع جيرانها أولاً، وتخفيف حدة التوترات الإقليمية في محيطها الإقليمي لتدعيم إصلاحاتها الاقتصادية واستمرارية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة إلى الصين ثانياً، ثم الانطلاق بنسج علاقات اقتصادية قوية مع العالم الخارجي وخاصة الدول الغربية منه.

فالصين جعلت المصلحة إطاراً حاكماً في حركتها الخارجية، لذا أكتسب المتغير الاقتصادي وزناً مضافاً في سياسة الصين الخارجية، ومن ثم في علاقاتها الدولية، وجاء المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني في خريف عام ١٩٩٧م ليؤكد أهمية المتغير الاقتصادي، من خلال الاستمرار ليس بإجراء التكيف الهيكلي للاقتصاد فحسب، بل وتشديده كذلك على الحاجة إلى الاستمرار بالانفتاح على العلاقات الاقتصادية الدولية.

### المطلب الأول: دور العامل الاقتصادي في التأثير على أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية:

لم تسلك الصين كغيرها من الدول مسلكاً واحداً في تنفيذ سياستها الخارجية، والسبب يعود إلى أن معظم السياسات الخارجية ترتبط بمصالح الدول ومنافعها المتبادلة، حيث اتبعت الصين أكثر من أداة في تنفيذ سياستها الخارجية

والتي لم تكن جميعها بمأمن عن تأثيرات العامل الاقتصادي والتي تمثلت بالآتي:

#### أولاً: الأداة الدبلوماسية:

تمثلت أبرز نتائج تأثير العامل الاقتصادي على هذه الأداة في سعي الصين لفرض سياسة خارجية متماسكة، وتبوء مكانه هامة على سلم القوى الدولي، وتحسين علاقاتها الدولية مع العالم الخارجي وخاصة الدول الرأسمالية.

فانطلقت أحد مرتكزاتها من تقوية موقع الصين في أسواق هذه الدول، وعقد المفاوضات الثنائية التي تخص الاهتمامات التجارية والاقتصادية، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى ظهور ما يعرف بالدبلوماسية التجارية كسمة من سمات الدبلوماسية الصينية، حيث افتتحت كل من الصين وسنغافورة مكاتب تجارية لهما في عاصمة الدولة الأخرى قبل إقامة علاقات دبلوماسية فيما بينهم، وكذلك ما جرى من تقارب صيني روسي فيتنامي وسبقه إقامة علاقات تجارية بينهم، كما سمحت بإقامة علاقات تجارية قوية مع تايوان رغم العداوة السياسية بينهما<sup>(٧)</sup>.

كذلك بدأت الصين بفتح علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اعتبرت البعد الاقتصادي في علاقاتها مع الصين محورياً رئيسياً يمكن أن يسهم إلى حد بعيد في إيجاد نوع من التعاون بينهما، وخلق علاقات تعاونية قوية، وفي جانب آخر اعتبرت أيضاً أن البعد

الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى التوتر في هذه العلاقات، لأنّ كلا الدولتين بحاجة لأسواق الدولة الأخرى، وإلى استمرار التبادل التجاري الذي يشكل الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي لدى الجانبين، فالصين تمثل سوقاً واسعة للشركات الأمريكية وإن المستهلك الأمريكي تقدر خسارته بحوالي ١٦ مليار إذا أوقفت الصين صادراتها من السلع الرخيصة إلى السوق الأمريكي في حال اشتد الخلاف مع الولايات المتحدة حول أي من القضايا الخلافية بينهما<sup>(٨)</sup>.

وبحسب مكتب الإحصاءات القومي الصيني، فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثاني كأكبر شريك تجاري للصين بإجمالي ١٥٨.٢٤ مليار دولار وبزيادة نسبتها ١٢.٦%، بعد الاتحاد الأوروبي الذي يعد أكبر شريك تجاري للصين، فقد زادت حجم التبادلات التجارية بين الكتلتين بنسبة ٢٢.٦% في العام ٢٠٠٥م، فبلغ ٢١٧.٣ مليار دولار (١٨٠ مليار يورو)، وقد استمر الأمر إلى النصف الأول من العام ٢٠٠٨م، إذ بقي الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للصين تجارياً، حيث بلغ إجمالي قيمة التجارة الثنائية بين الجانبين ٢٠٢.١٤ مليار دولار وبزيادة ٢٧.٧%.

ساهم هذا التحول في الدبلوماسية الصينية في توسع الصين لدائرة نشاطها التجاري، فجذبت إليها مزيداً من الاستثمارات الأجنبية وقدمت لها التسهيلات والضمانات والحماية

والتشجيع، كما اتجه الدبلوماسيون الصينيون إلى تمثيل بلدهم وشرح اتجاهاتها التحديثية لدى السلطات المضيفة لهم وممثلو الرأي العام، بالإضافة إلى المشاركة في التوقيع على الاتفاقيات الدولية في مجال التجارة الحرة وعقد الاتفاقيات التجارية الثنائية، حيث كان من أبرز نتائج تلك السياسة، انضمام الصين إلى العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية، كمنظمة أبيك للتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي عام ١٩٩٢م، ومنظمة اسيم للتعاون الآسيوي الأوروبي عام ١٩٩٦، ومنظمة الآسيان للتعاون الاقتصادي لدول جنوب آسيا وشرقها عام ١٩٩٧م، ومنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١<sup>(٩)</sup>.

#### ثانياً: الأداة العسكرية:

تعي الحكومة الصينية أن تعبئة الاقتصاد القوي وعسكرة مجتمعا لزيادة نفوذها في شرق آسيا والعالم، سوف يضعف أهداف الصين في التنمية الاقتصادية، لذلك تحاول الحكومة الصينية دعم الاقتصاد المدني والذي يستطيع بدوره دعم بناء قوة عسكرية حديثة، وسيحول ذلك الصين في المستقبل إلى قوة عظمى قادرة على قيادة العالم في القرن الواحد والعشرين، وتعلق الصين أهمية خاصة على خلق بيئة اقتصادية مواتية لنمو اقتصادي سريع، وتنفذ جمهورية الصين الشعبية ذلك برفع قيمة التعاون الاقتصادي والعالمي، وبتنوع



روابطها الاقتصادية الخارجية، والمشاركة بفاعلية في شبكات الإنتاج الإقليمية والعالمية. ومن أجل ترسيخ شكل جديد من العلاقات خالياً من سياسات القوة، شككت الصين وتساءلت عن أهمية القوة العسكرية للعلاقات الدولية، ويجادل المسؤولون والمنقحون الصينيون بأنه مع انتهاء الحرب الباردة لا يجب التركيز على الاهتمامات الأمنية، بل لا بد للدول أن تعالج مجموعة واسعة من التحديات الأمنية وتوسيع مجالات الأمن لتتضمن القضايا غير العسكرية، مثل القضايا الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية، مثل الفقر، والكوارث الطبيعية، والجرائم، والتمييز الاجتماعي، والبطالة، والمخدرات، والإرهاب، والجرائم المنظمة العالمية، والتدهور البيئي، والصراع المدني والعرقى، وندرة الموارد<sup>(١٠)</sup>.

فقد كان الاهتمام الصيني ينصبّ بداية على الوضع الداخلي الاقتصادي والسياسي، لكن وبعد أن بلغ الاقتصاد الصيني مرحلة ضخمة وضعته في مصافّ الدول الكبرى من حيث أرقام الدخل والائتار والاحتياطيات الأجنبية من العملة الصعبة والتجارة الدولية؛ فلا بدّ أن تواكب القوة العسكرية الصينية الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد، وإلاّ فإنّ الصين ستخسر موقعها الاقتصادي الذي يحتاج إلى تدعيم عسكري، إن الصين تريد أن تطور قوة عسكرية تتناسب مع مكانتها العالمية، وطالما أن المصالح الاقتصادية والدبلوماسية

الصينية تمتد عبر العالم فإن مثل هذا التفكير الاستراتيجي يصبح مطلوباً ومرغوباً به<sup>(١١)</sup>. من هذا المنطلق تسعى الصين إلى زيادة قوتها العسكرية ليس طمعاً في السيطرة وبسط نفوذها في آسيا بالدرجة الأولى، بقدر ما هو لحماية إمداداتها الحيوية الإستراتيجية، وأهمّها على الإطلاق في هذه المرحلة النفط، فقد تفوقت الصين على اليابان في العام ٢٠٠٣م لتصبح ثاني أكبر مستهلك للمنتجات البترولية في العالم بعد الولايات المتحدة، وتستورد الصين حالياً ٣٢% من حاجاتها النفطية من الخارج، ومن المتوقع أن يتضاعف استيرادها للنفط ليصل إلى ٦٥% بحدود عام ٢٠١٠م، هذا فيما تتوقع وكالة الطاقة الدولية أنّ مستوردات الصين من النفط ستساوي في عام ٢٠٣٠م ما تستورده الولايات المتحدة من النفط اليوم<sup>(١٢)</sup>.

هذا التزايد السريع لحجم طلب الصين لطاقة ما وراء البحار، يظهر مدى الأهمية القصوى والملحة لضمان الممرات البحرية لها، والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة من مضيق هرمز في الخليج إلى مضيق ملقا الذي يقع بين شبه الجزيرة الماليزية وسومطرة، ولذلك فمن بين أهداف الصين فيما يتعلّق بتطوير جيشها وقوتها العسكرية البريّة والبحريّة حماية هذه الممرات المائية والإمدادات النفطية، ومثل هذه الخطوة ستجعل البحرية الصينية أول بحرية تتنافس مع البحرية

الأمريكية للسيطرة على البحار منذ انتهاء الحرب الباردة، ويبقى التواجد الأمريكي بالمياه البحرية للشرق الأقصى كبيراً، فلولايات المتحدة لها حالياً ٢٩ قاعدة نووية للهجوم البحري تحيط بالمحيط الهادئ، وما يزيد عن نصف تلك القوة نووية على شكل أسطول، وهي أكبر بحوالي ستة إضعاف من القوات البحرية في الجيش الشعبي الصيني<sup>(١٣)</sup>.

فالملاحظ أن الصين وتعميقاً لسياسة الانفتاح الاقتصادي، عملت على توجيه سياسة العسكرية في اتجاه آخر وخاصة بعد تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمنية المتمثلة بالقدرة النووية والصاروخية، حيث بدأت المؤسسة العسكرية تعرف توجهات اقتصادية تمثلت في ممارسة الجيش للنشاطات الاقتصادية التصنيعية والتجارية والاستثمارية، فالعامل الاقتصادي كان الضامن للتطور العسكري، بحيث جاءت العديد من التطورات العسكرية بفعل التقدم الاقتصادي، وأصبحت الدولة تخصص من موازنتها العامة سنوياً للإنفاق العسكري.

#### ثالثاً: الأداة الدعائية والإعلامية:

في ظل الثورة الاتصالية والمعلوماتية التي بدأت تكتسح العالم وتتجاوز الحدود القومية لمختلف الدول والشعوب، ونتيجة لتأثيرات المتباينة التي تتركها هذه الثورة على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدركت القيادة الصينية أهمية

عالمية الاتصالات والوسائل الحديثة العابرة للقارات، لخدمة أهداف السياسة الخارجية الصينية وتوجهاتها وتطلعاتها الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

حيث بدأت الصين تستخدم تلك الأدوات أحسن استخدام في تغيير المعتقدات المأخوذة عنها وتبديلها، فبعد أن كانت سمعة الصين مشوهة في وسائل الإعلام الغربية تجاه العديد من القضايا، ومنها حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحريات العامة، أضحت الآن أفضل حالاً نتيجة لتقدمها الاقتصادي الكبير وتحقيقها لأعلى معدلات النمو على مستوى العالم، وتتنامى قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية، وارتفاع حقها من التجارة العالمية، وتتنامى الاستثمارات الأجنبية فيها، إضافة إلى قدراتها على التعامل مع ضم هونغ كونغ ومكاو بطريقة سلمية وهادئة مع المحافظة على طابعها الخاص عالمياً<sup>(١٤)</sup>.

#### المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي في تغيير أهداف السياسة الخارجية الصينية:

تمثلت أهداف السياسة الخارجية الصينية

بما يأتي:

##### أولاً: المحافظة على وحدة الأراضي الصينية:

تتطلق القيادة الصينية من رؤية الزعيم الصيني السابق ماوتسي تونغ وتعهداته قبل وفاته بأن تكون إعادة توحيد الأراضي الصينية

٢٠٠٢	٢٨	٤٥
------	----	----

China statistical yearbook ٢٠٠٢.

#### ثانياً: الدور القيادي في المنطقة الإقليمية:

سعت الصين إلى توسيع دائرة نفوذها في شرق وجنوب شرق آسيا، وذلك لتقلد الصين لدور قيادي في منطقتها الإقليمية، وقد كان هذا الدور من المرتكزات الأساسية في سياسة الصين الخارجية، لكن وبفعل العامل الاقتصادي جرى تبدل وتغير في الأسلوب الصيني لتقلد هذا الدور، وذلك من خلال تغير الأسلوب الصيني من دعم الحركات الثورية في تلك الدول ضد الأنظمة القائمة فيها، لصالح أسلوب تدعيم علاقاتها التجارية والاقتصادية مع تلك الأنظمة وبغض النظر عن هويتها، وذلك في محاولة منها لخلق أو تكوين شبكة علاقات تجارية تكون الصين محور تلك الشبكة، الأمر الذي سيؤدي بالصين لدور وموقع اقتصادي ريادي في منطقتها الإقليمية<sup>(١٨)</sup>.

حيث عملت الصين ومن خلال إستراتيجية الانفتاح على العالم الخارجي، على إقامة العلاقات الاقتصادية القوية وذلك بغزو الأسواق الجديدة بالبضائع التجارية الصينية الرخيصة الثمن، والعمل على زيادة حجم تبادلها التجاري مع الدول المتقدمة، فمثلاً نجد أن حجم التجارة الخارجية الصينية مع هذه البلاد اخذ بالتزايد المستمر، ففي العام ٢٠٠١ بلغت التجارة الخارجية مع اليابان ٨٧ مليار دولار.

وبشكل سلمي دليلاً على ثبات السياسة الخارجية الصينية، تجاه الحفاظ على وحدة أراضيها وتوحيدها سلمياً، وهذا ماحدث فعلاً بالاتفاق الصيني البريطاني عام ١٩٨٤م بعد مفاوضات شاقّة بين الطرفين لعودة هونغ كونغ<sup>(١٥)</sup> إلى السيادة الصينية.

وقد لعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في الحفاظ على وحدة الأراضي الصينية، وذلك من خلال قيام الصين بتقوية علاقاتها التجارية مع كل من هونغ كونغ وتايوان للتمهيد لإعادة توحيدها سلمياً، فبعد أن كانت التجارة البينية ما بين الصين وهونغ كونغ حوالي ٢.٢ مليار دولار عام ١٩٧٩، ارتفعت لتصل ٨٠ مليار دولار في العام<sup>(١٦)</sup> ١٩٩٢، وبحلول العام ١٩٩٥ أصبحت الصين أهم سوق للصادرات التايوانية، وقد حلت الصين بذلك محل الولايات المتحدة الأمريكية لنقل اعتماد تايوان على الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١٧)</sup>، والجدول رقم (١) يبين حجم التجارة الخارجية والاستثمارات التايوانية في الصين خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢).

#### الجدول رقم (١)

##### حجم التجارة الخارجية والاستثمارات المباشرة

التايوانية في الصين (مليار دولار)

حجم الاستثمارات المباشرة	حجم التجارة البينية	السنوات
٣٩٤ مليون دولار	٧	١٩٩٠
٣٠	١٦.٣	١٩٩٤
٣٨	٢٢.٥	١٩٩٨

### ثالثاً: سياسة حسن الجوار والمصلحة المشتركة:

قامت الصين في العقدين الماضيين من القرن العشرين بانتهاج سياسة حسن الجوار والمصالح المشتركة، والتي تقوم أساساً على نزع الطابع الايدولوجي عن سياستها الخارجية، وتطوير علاقاتها الخارجية الإقليمية، حيث ترى الصين أن البيئة الإقليمية الآسيوية تقدم قاعدة ارتكاز أساسية ومدخلاً لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي، وعلى هذا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن جوار مع الدول المحيطة بها، فدعمت علاقاتها مع سنغافورة وبروناي، واستأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع اندونيسيا واتبعت علاقات أكثر تقارباً وأكثر تعاوناً مع باقي الدول<sup>(١٩)</sup>.  
ففي العام ١٩٩١م تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام على أساس التعايش السلمي، وذلك بعد تغير موقف فيتنام مع المشكلة الكمبودية، والتوقف عن دعمها لها.

كذلك تسعى الصين بنفس الاتجاه نحو ماليزيا والفلبين، واعترفت بكوريا الجنوبية ١٩٩٢ وساعدت على منع الأسلحة النووية عن كوريا الشمالية، وأقامت علاقات طيبة مع الباكستان، وحسنت علاقاتها مع الهند، فمنذ عام ١٩٩١ دخل البلدان في حوار أنهى أغلب المشكلات بينها، مع بقاء مشكلة الحدود التي لم تزال عقبة في سبيل تطوير العلاقات، إلا أنه هناك اتفاق بين الجانبين على حلها

سلمياً، فقد أكدت الهند التزامها بسيادة الصين على تايوان، وأكدت على منع العناصر التي تقيم في المنفى والتي تنتمي إلى مواطني التبت من ممارسة أي أنشطة عداوية ضد الصين من الأراضي الهندية، وأصبح البلدان يلتزمان بمبادئ التعايش السلمي.

هذا الأمر انعكس اقتصادياً على الصين، حيث جعل الصين تسعى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لرفد الاقتصاد الصيني وتطوره بعد استقرار البيئة الداخلية والإقليمية لديها، فقد نجحت في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العديد من دول العالم، إذ تشير التقارير إلى أن عدد البلدان الأجنبية المستثمرة في الصين ١٥٠ بلداً، ويبلغ عدد شركات الاستثمار الأجنبي ما يزيد عن ٤٠٠ شركة تقريباً حسب استطلاع مجلة فورتنش لعام ٢٠٠٢، وقد شغلت هذه الشركات ما نسبته ٢٠% من قوة العمل في البلاد، واستثمرت فعلياً ما يفوق عن ٤٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢، أي ما نسبته ٣٦% من الناتج المحلي الإجمالي للصين<sup>(٢٠)</sup>.

وجاءت معظم الاستثمارات الأجنبية للدول من هونغ كونغ، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وتايوان، وكوريا الجنوبية وسنغافورة<sup>(٢١)</sup>. والجدول رقم (٢) يبين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨).

الجدول رقم (٢)

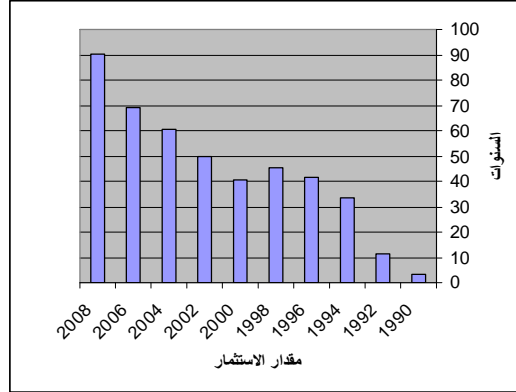
الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين (١٩٩٠-٢٠٠٨)

الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)	السنوات
٣.٢٩	١٩٩٠
١١.١	١٩٩٢
٣٣.٧٧	١٩٩٤
٤١.٧١	١٩٩٦
٤٥.٤٦	١٩٩٨
٤٠.٣٢	٢٠٠٠
٤٩.٨	٢٠٠٢
٦٠.٣	٢٠٠٤
٦٩.٤	٢٠٠٦
٩٠.١	٢٠٠٨

China statistical yearbook ٢٠٠٢, ٢٠٠٧, ٢٠٠٨.

الشكل رقم (أ)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين (١٩٩٠-٢٠٠٨)



- حيث يبين لنا الجدول السابق ما يأتي:
- أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الصين، ارتفعت من ٣.٢٩٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٤٥.٤٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٨م، ثم وصلت إلى ٩٠.١ مليار دولار عام ٢٠٠٨م، ثم لتصل في عام ٢٠٠٢م لتصل إلى ٤٩.٨٠٠ مليار دولار، ثم لتصل في عام ٢٠٠٨م إلى ٩٠.١٠ مليار دولار.
  - انعكست هذه الزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ارتفاع معدل

٢٠٠٢	%٨.٠
٢٠٠٨	%٩.١
٢٠٠٦	%١٠.٦
٢٠٠٨	%١٠.٤

المرجع: سعد عثمان، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وأفاق تطوره المستقبلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ١٣٦. السامرائي، هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م، ص ٣١٩.

China statistical yearbook ٢٠٠٢, ٢٠٠٧, ٢٠٠٨.

فالملاحظ من الجدول السابق ارتفاع النمو الاقتصادي في الصين وتأثره باستثناء سنتي ١٩٩٧، ١٩٩٨، والسبب يعود إلى ضعف الطلب الخارجي على الصادرات الصينية وإلى الفيضانات التي اجتاحت البلاد في تلك السنة والتي كان لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الصيني، الأمر الذي دفع بالحكومة الصينية إلى فرض العديد من الإجراءات الاقتصادية وذلك للإسراع في الإصلاح الهيكلي داخل الاقتصاد الصيني وخاصة في القطاع المالي والإسراع بتخفيض أسعار الفائدة بغية معالجة حالة التباطؤ التي أصابت تلك المعدلات<sup>(٢٢)</sup>.

كذلك عملت الحكومة الصينية وبعد تحقيق الاقتصاد الصيني لمعدلات نمو مرتفعة ووصوله إلى الذروة، إلى التقليل من ذلك النمو وذلك لتخوف من حدوث انفجارات اقتصادية غير متوقعة، حيث أن تعاطم قوة الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي في الصين، وكما هو موضح في الجدول رقم (٤).

- يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن تدفقات الأموال الأجنبية قد أدى إلى ارتفاع كبير في مخزون العملة المحلية في البلاد. فقد بلغت زيادة احتياطي العملة المحلية ٥٦.٢ مليار دولار أمريكي فوصل إجمالي المبلغ إلى ٨٧٥.١ مليار دولار.

#### رابعاً: التنمية الاقتصادية:

أعطت القيادة الصينية التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي الأولوية في علاقاتها الاقتصادية الخارجية، حيث أدت سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في الصين إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق قفزات هائلة في النمو الاقتصادي تعد الأعلى عالمياً، والجدول رقم (٣) يوضح لنا تلك المعدلات خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٨:

#### الجدول رقم (٣)

معدل النمو الاقتصادي الصيني (١٩٩٠-٢٠٠٨)

السنة	معدل النمو
١٩٩٠	%٩.٣
١٩٩٢	%١٣.٢
١٩٩٤	%١٤
١٩٩٦	%١١.٧
١٩٩٨	%٧.٨
٢٠٠٠	%٧.٠

الصيني وتعزيز مكانة البلد عالمياً عقب تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح تجلت بشكل واضح في مجمل قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصين، الذي أخذ بالتزايد مع تزايد حركة الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الصين<sup>(٢٣)</sup>، والجدول رقم

الجدول رقم (٤)

قيمة الناتج المحلي الإجمالي والقومي الإجمالي في الصين خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الناتج القومي الإجمالي (مليار دولار)	معدل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار
١٩٩٤	٤٨١٩.٨	٦٥٨	٢٨٢
١٩٩٦	٨٩٨.٢	٨٨٢.٣	٧٣٠
١٩٩٨	٩٦٠	٩٢٩.٦	٧٦١
٢٠٠٠	١٠٧٩.٩	١٠٦٥.٢	٨٥٥
٢٠٠٢	١٢٣٧.٤	١٢٠٩.٢	٩٣٠
٢٠٠٤	١٥٩٨.٧	م.غ.	١٠٩٠
٢٠٠٦	٣٦٠٠.١	م.غ.	١١٥٠
٢٠٠٨	٣٨٠٠	٣٠٥٧	١٢٠٠

- The military Balance, London, Oxford University press, ٢٠٠٠, P.١٩٤.

- China statistical yearbook ٢٠٠٢, ٢٠٠٧, ٢٠٠٨.

رسومًا جمركية عالية نسبياً بالمقارنة مع غيرها من الدول، الأمر الذي خلق لها مشكلات اقتصادية مع الشركاء الذين اخذوا يعانون من ارتفاع الجمارك الصينية على سلعهم المصدرة لها، ومن انخفاض أسعار السلع الصينية التي يستوردونها منها، فقد قامت الصين بتخفيض نسبة الرسوم الجمركية على العديد من المواد المشمولة بالرسوم الجمركية، والجدول رقم

هذه التطورات التي حدثت في الاقتصاد الصيني، جاءت بفعل السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الصين، حيث عملت على إجراء بعض التحولات والتغيرات في الأدوات الاقتصادية لتنفيذ سياستها الخارجية، والتي تمثلت بالآتي:

١- التعرف الجمركية:

عملت الصين على إجراء العديد من التخفيضات الجمركية بعدما كانت تفرض

(٥) يبين عدد المواد المشمولة بالرسوم ونسبة التخفيض الجمركي.

#### الجدول رقم (٥)

عدد المواد المشمولة بالرسوم ونسبة

التخفيض الجمركي

السنوات	عدد المواد المشمولة بالتخفيض	نسبة التخفيض %
١٩٩٢	٤٩٧١	٢٣%
١٩٩٧	٤٨٧٤	١٧%
٢٠٠٢	٣٤٦٣	٣.١٥%

المصدر: الصين الحقائق والأرقام ... ٢٠٠٤.

فقد انخفض معدل نسبة الرسوم من ٢٥% إلى ٢٣% ثم في العام ١٩٩٧ خفضت الرسوم أيضاً عن ٤٨٧٤ نوعاً آخر، حتى انخفضت النسبة إلى ١٧%، وفي العام ٢٠٠١ قررت الحكومة الصينية خفض الرسوم أيضاً حتى وصلت النسبة إلى ٣.١٥% وشملت هذه النسبة ٣٤٦٣ نوعاً من الرسوم الجمركية<sup>(٢٤)</sup>.

#### ٢ - القيود النقدية:

منذ دخول الاقتصاد الصيني في حركة الاقتصاد العالمي، بدأت الحكومات الصينية بإصدار مجموعة من اللوائح الخاصة بمبادلات الأوراق المالية وإنشاء أسواق خاصة لها، والعمل على تخفيض القيود على حركة الأموال للخارج، وقد جاء ذلك استجابة لمتطلبات جذب الاستثمار الأجنبي وتنامي الشركات المساهمة في المشروعات الإنتاجية ودعم القطاع الخاص.

#### ٣ - المساعدات الاقتصادية:

انطلقت الصين في مساعداتها الخارجية الاقتصادية من واقع تشكيلة البنية السياسية للنظام، ففي المرحلة الشيوعية المتزمتة قدمت الصين مساعدات عسكرية لعدد من الدول الشيوعية، ككوريا الشمالية وفيتنام أثناء الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قامت أيضاً بتقديم مساعدات أخرى فنية ومالية إلى ألبانيا ودول العالم الثالث.

وفي مرحلة لاحقة وجهت الصين مساعداتها الاقتصادية على أسس إنسانية أو استجابة للظروف الدولية، سواء للفلسطينيين أو الأفغان، إلا أن المساعدات الخارجية الصينية لم تكن لتقارن بحجم المساعدات المقدمة من الحكومات الغربية.

#### ٤ - الحظر الاقتصادي:

بعدما كانت الصين تفرض حضراً على العلاقات الاقتصادية مع معظم دول الغرب الرأسمالي قبل بدء التحديتات، أصبحت في عصر العولمة الاقتصادية ثاني أكبر الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تنامت علاقاتها التجارية الخارجية مع جميع دول العالم، فقد ارتفع حجم تجارتها الخارجية من ٣٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٧م إلى ٦٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢م، وبمعدل نمو بلغ في المتوسط ١٢%، وتشير التقارير إلى أن حجم التجارة الخارجية وصل في العام ٢٠٠٣م إلى ٨٠٠ مليار



دولار<sup>(٢٥)</sup>، وفي العام ٢٠٠٧م ارتفع ليصل إلى ١.٥ تريليون.

#### خامساً: نبذ المحاور والكتل:

تعتمد الصين في سياستها الخارجية على استبعاد مشاركتها في أي كتل أو مجموعات للقوى ذات شخصية سياسية يمكن أن تعيق إستراتيجيتها الاقتصادية في منطقتها الإقليمية، فقد كان السبب الرئيسي في انضمامها إلى العديد من المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية، التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

#### سادساً: حفظ الأمن والسلم الدوليين:

يبدو أن الصين عازمة على تحقيق دور أكثر فاعلية في المجتمع الدولي، وذلك من خلال تفعيل دورها في مجلس الأمن التابع لهذه الهيئة الدولية، لإيمانها بضرورة دعم جهود الأمم المتحدة لتثبيت دعائم الأمن والسلام العالميين، وتحقيق الاستقرار في العالم، وتقادي الأزمات قبل وقوعها ومعالجتها قبل تفاقمها، فالصين ترى أنه كلما تمت تقوية دور مجلس الأمن زاد نفوذ الصين، وذلك لتمتعها بالعضوية الدائمة فيه وحق النقض (الفيتو).

لهذا من الطبيعي أن تصر الصين على أن تتدخل الأمم المتحدة بصورة مباشرة في سياسات حل الخلافات والنزاعات الدولية لزيادة نفوذها من خلال الهيئة، ولا سيما أن نفوذها خارج الهيئة أقل نسبياً من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ولكنهما يتمتعان داخلها

بحقوق مماثلة، الأمر الذي يساعد على وجود ميدان للتنافس النسبي، وعلى تقليل الفجوة في مستوى النفوذ، وإن كانت الولايات المتحدة تدعم مركزها في مجلس الأمن من خلال نفوذها الخارجي<sup>(٢٦)</sup>.

#### النتائج والتوصيات:

تمثلت نتائج البحث بالآتي:

١. لعب العامل الايدولوجي دوراً رئيسياً في تحديد السياسة الخارجية الصينية وتوجيهها في السابق، إلا أنه وبعد أن تمكنت الصين من التطور الاقتصادي ومواكبة التطورات الحديثة، أصبح العامل الاقتصادي عاملاً محدداً للسياسة الخارجية وأداة من أدوات تنفيذها.
٢. قامت الصين بترتيب سياستها الخارجية في القرن الحادي والعشرين من خلال التركيز على الاستمرار بالانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، ودفع مستوى الطاقة الإنتاجية، وقوتها في كافة المجالات الاقتصادية والعلمية والإستراتيجية.
٣. بدأت الصين في محاولة الربط بين الحرية الاقتصادية وآلية السوق والحرية السياسية، الأمر الذي أدى إلى تبدل في نظرة العالم الخارجي للصين، نتيجة للتقدم الاقتصادي الكبير وتحقيقها لأعلى معدلات للنمو على مستوى العالم، وتنامي قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية

- وارتفاع حقها من التجارة العالمية، وتنامي الاستثمارات الأجنبية فيها، بعدما كانت تلك النظرة مشوهة في وسائل الإعلام الغربية تجاه العديد من القضايا، كحقوق الإنسان، والديمقراطية والحريات العامة.
٤. إثبات الفرضية الرئيسية التي افترضناها في بداية البحث، والتي ترى أن العامل الاقتصادي عاملاً هاماً في رسم السياسة الخارجية الصينية، إذ تبين أن هناك تأثيراً للعامل الاقتصادي على صانع القرار السياسي الصيني لإتباع سياسة خارجية سلمية تقوم على الاستمرارية بالسير قدماً بالتطور الاقتصادي الصيني، والانضمام للمؤسسات الاقتصادية الدولية، والتكامل ضمن التنظيمات الاقتصادية الدولية، وتركيزها في نشاطها التنموي على مجالات تحسين الهياكل السياسية والاقتصادية، الأمر الذي حدا بالصين للتراجع عن الكثير من الأفكار والمعتقدات الأيدولوجية في سياستها الخارجية تجاه العالم.
- أما بالنسبة للتوصيات التي نخرج بها من هذا البحث والتي يمكن الاستفادة منها، فأنها تتمثل بالآتي:
١. إعطاء الصين أهمية كبيرة للعامل الاقتصادي وعكسه على سلوكها السياسي الخارجي تجاه النظام الدولي الراهن، وذلك من أجل المحافظة على نجاحها في التطور الاقتصادي، وعدم تراجع مسيرته.
  ٢. استمرار الصين بسياسة خارجية سلمية ذات نفس طويل مع العالم الخارجي، الإقليمي والدولي من أجل تطور الصين الاقتصادي.
  ٣. قيام الصين بدعم المنظمات الدولية السياسية منها والاقتصادية، حتى تساعد في تثبيت دعائم الأمن والسلام العالميين، وذلك لاستمرارية الوضع الاقتصادي الصيني وديمومته.
- المراجع:**
- ١- بورشتاين، دانييل، **التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٧١.
  - ٢- بوقنطار، الحسان، **العلاقات الدولية**، دار توبقال للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٥م.
  - ٣- جنسن، لوند، **السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد وآخرون، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٩م.
  - ٤- حقي، ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.
  - ٥- خشم، مصطفى عبد الله، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، دار الجماهيرية، ليبيا، ط ١، ١٩٩٦م.
  - ٦- خلف، محمود، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، الدار البيضاء، ط ٢، ١٩٩٧م.

- ٧- زانج، دي دي، الإصلاح الاقتصادي الصيني ودلالاته السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧م.
- ٨- سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- ٩- شهود، ماجد، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي، إصدار المعهد العالي للعلوم السياسية، دمشق، ١٩٩٥م.
- ١٠- شوقي، محمود، "الأمن القومي والعلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع١٢٧، ١٩٩٧م.
- ١١- عبد الغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين نموذجا، بيت الحكمة، بغداد.
- ١٢- عبد القادر، فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٠م.
- ١٣- علوان، صلاح، نظرة إلى مركز الاستقطاب العربي الصيني، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١م.
- ١٤- عبيد، هناء، "العلاقات الأمريكية الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان"، مجلة السياسة الدولية، ع١٢٥، ١٩٩٦م.
- ١٥- الراوي، عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية وآفاق تطورها، مركز المستقبل للدراسات، ط١، عمان، ٢٠٠١م.
- ١٦- العامري، ابتسام، "التحديث الاقتصادي وأثره في سياسة الصين الخارجية"، مجلة آفاق إستراتيجية، ع٣، ٢٠٠١م.
- ١٧- الدسوقي، محمد إبراهيم، "رؤية مستقبلية لواقع التغيرات داخل الصين"، مجلة السياسة الدولية، ع١١٢، ١٩٩٣م.
- ١٨- مركز دراسة الحضارات المعاصرة، أوراق حضارية معاصرة، الصين المعاصرة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.
- ١٩- البنك الدولي، التقرير السنوي، ٢٠٠٤م.
- ٢٠- الصين الحقائق والأرقام ...، ٢٠٠٤م.
- ٢١- China statistical yearbook ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.
- ٢٢- Fang, Will, china Army Get out Business. US News and World Report, Vol.١٢٥, Issue٥, ١٩٩٨.
- ٢٣- Joffe, E. the PLA and the economy: the effects of involvement, paper presented at the IISS/caps conference on chine's economic reform: the impact on security policy, Hong kong ٨-١٠ July ١٩٩٤.
- ٢٤- Hu Angang, Men Honghua, The Rising of Modern China: Comprehensive.

- مفردات الخطاب السياسي، فانقلبت المعادلة من عربة اقتصاد تقوده السياسة إلى اقتصاد يقود السياسة.
- (٦) شدود، ماجد، **المتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي**، إصدار المعهد العالي للعلوم السياسية، دمشق، ١٩٩٥م، ص ١٢٣.
- (٧) العامري، ابتسام، "التحديث الاقتصادي وأثره في سياسة الصين الخارجية"، **مجلة أفاق إستراتيجية**، ع ٣، ٢٠٠١م، ص ٧٥.
- (٨) عبيد، هناء، "العلاقات الأمريكية الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان"، **مجلة السياسة الدولية**، ع ١٢٥، ١٩٩٦، ص ٢٥٣.
- (٩) بورشتاين، دانييل، **التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٧١.
- (١٠) Xia Jiren, PLA Institute of Military Economics, Military Economics Study December ٢٠٠٠, p٣-١٥.
- (١١) Hu Angang, Men Honghua, **The Rising of Modern China: Comprehensive**.
- National Power and Grand Strategy: Center for China studies, At Tsinghua University STRATEGY AND MANGMENT. N٠.٣, ٢٠٠٢. P.١٥.
- (١٢) Joffe, E. the PLA and the economy: the effects of involvement, paper presented at the IISS/caps conference on chine's economic reform: the impact on security policy, Hong kong ٨-١٠ July ١٩٩٤. p.١٢.
- ٢٥- National Power and Grand Strategy: Center for China studies, at Tsinghua University STRATEGY AND MANGMENT. N٠.٣ ٢٠٠٢.
- ٢٦- Lin, Wendly. China is not red any more. Chinese American forum, events, vol.١٦, issue ٤, aprl ٢٠٠١.
- ٢٧- Xia Jiren, PLA Institute of Military Economics, Military Economics Study, December, ٢٠٠٠.

#### الهوامش:

- (١) جنسن، لوند، **السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد وآخرون، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٩م، ص ٤٠.
- (٢) بو قنطار، الحسان، **العلاقات الدولية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٥م، ص ٦٣.
- (٣) خشم، مصطفى عبد الله، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، دار الجماهيرية، ليبيا، ط ١، ١٩٩٦، ص ١١٣.
- (٤) شوقي، محمود، "الأمن القومي والعلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، ع ١٢٧، ١٩٩٧م، ص ٤٦.
- (٥) هي النظرية التي تحدد العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في ظل ما يسمى بالعولمة، فبعدما كان المتغير الاقتصادي مجرد تابع للمتغير السياسي، حدث العكس، فالمتغير الاقتصادي في ظل العولمة أصبح هو من يتصدر

- (٢٢) السامرائي، هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٣١٩.
- (٢٣) السامرائي، هناء، مرجع سابق، ص ٣٢٠.
- (٢٤) الصين الحقائق والأرقام ...، ٢٠٠٤م.
- (٢٥) البنك الدولي، التقرير السنوي، ٢٠٠٤، ص ١٣٨-١٣٩.
- (٢٦) عبد القادر فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سابق، ص ١٩.
- (١٣) Joffe, E. the PLA and the economy: the effects of involvement, paper presented at the IISS/caps conference on china's economic reform: the impact on security policy, Hong kong ٨-١٠ July ١٩٩٤. p.١٢.
- (١٤) Lin, china is not red any more, op, cit, p.٢٣.
- (١٥) عادت إلى السيادة الصينية بطريقة سلمية عام ١٩٩٧م.
- (١٦) الدسوقي، محمد إبراهيم، "رؤية مستقبلية لواقع التغيرات داخل الصين"، مجلة السياسة الدولية، ع ١١٢، ١٩٩٣م، ص ١٥٤.
- (١٧) زانج، دي دي، الإصلاح الاقتصادي الصيني ودلالاته السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧م، ص ٢٦.
- (١٨) الراوي، عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية وآفاق تطورها، مركز المستقبل للدراسات، ط ١، عمان، ٢٠٠١م، ص ٢٦٧.
- (١٩) عبد القادر فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٢٢.
- (٢٠) الصين الحقائق والأرقام، ٢٠٠٤م، ص ٨٨.
- (٢١) مركز دراسة الحضارات المعاصرة، أوراق حضارية معاصرة، الصين المعاصرة، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣م، ص ٨٧.